



الشعب يبني نهضته



الدستور فوراً

هذه المطبوعة إحدى إصدارات المجلس الوطني المصري وتوزع مجاناً
علي قصور الثقافة ومراكز الشباب

يونيو ٢٠١١

المطبوعة الثانية



هذا الكتيب

يجمع رؤى قطاعات من الشعب المصرى ممثلين عن الدستوريين والقانونيين - السياسيين - الاقتصاديين -
المفكرين والادباء - الفنانين - العمال - الفلاحين - المهنيين - الصحفيين

وأيضاً يجمع فن كاريكاتيرى مصرى

**وكل هذا يصب فى هدف واحد
المطالبة بـ**

الدستور فوراً

إعداد

شباب المجلس الوطنى المصرى



رسالة من الدستوريين

إعداد د/ محمد نور فرحات

و ٤٦ من فقهاء الدستوريين والقانونيين والمحامين

بسم الله الرحمن الرحيم

لماذا نطالب مع جماهير الشعب المصري بأن يكون الدستور أولاً؟

إننا نطالب المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يصدر إعلاناً دستورياً بتشكيل جمعية تأسيسية تمثل كافة طوائف الشعب المصري لوضع مشروع دستور جديد للبلاد قبل إنتخابات البرلمان المقبل ، ونحن إذ نعبر في ذلك عن رغبة الشعب المصري التي نادى بها جموعه الحاشدة في مظاهرات يوم الجمعة ٢٧ مايو ٢٠١١ إنما نستند في ذلك إلى مايلي:

١- أنه من المنطقي والبيهي والمعقول بالفطرة أن وضع قواعد البيت سابق ومقدم على إقامته قال تعالى "وإذ يضع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل، ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم" (البقرة ١٢٧) ، ومن شأن إقامة البناء السياسى على قواعد مؤقتة (الإعلان الدستوري) ثم إعادة صياغة القواعد مرة ثانية بوضع الدستور الدائم ، من شأن ذلك أن يدخل مصر في مآهات من تشكيل وإعادة تشكيل المؤسسات وفقاً للقواعد المؤقتة أولاً ثم القواعد الدائمة ثانياً ، وما أغنانا عن ذلك إن إتبعنا منطق الأمور على إستقامتها بوضع القواعد الدستورية أولاً ثم إقامة المؤسسات على هديها.

٢- أنه من غير المقبول سياسياً أو دستورياً أن تستأثر بتشكيل

٣- أن إعطاء أعضاء البرلمان المقبل سلطة تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور فيه مصادرة على مضمون الدستور المقبل : فكيف سيقوم برلمان نصفه من العمال والفلاحين بتشكيل لجنة قد تلغى نسبة العمال والفلاحين؟ وكيف سيقوم مجلس الشورى بتشكيل لجنة قد تلغى وجود مجلس الشورى؟ هذا كله في غيبة أية ضوابط دستورية حول معايير تشكيل



الجمعية التأسيسية ووضع الدستور الجديد!؟

٤- أن ما يتدبر به البعض من أن تشكيل جمعية وضع الدستور قبل إنتخاب البرلمان يتعارض مع ما وافق عليه الشعب في الإستفتاء من إضافة المادة ١٨٩ مكرر إلى الدستور والتي تنص على أن الأعضاء المنتخبين بمجلسي الشعب والشورى هم الذين يشكلون هذه الجمعية مردود عليه بما يلي:

* أن نتائج الإستفتاء على تعديل الدستور فيما يتعلق بمنهج وضع الدستور الجديد لم يتم تبنيها تماماً بواسطة الإعلان الدستوري، فعلى حين أغفل الإعلان النص على الفقرة الأخيرة من المادة ١٨٩ التي أضافتها التعديلات ووافق عليها الشعب (والتي تشترط أن يكون وضع الدستور الجديد بناءً على طلب رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء أو نصف أعضاء مجلسي الشعب والشورى)، وهو مسلك محمود لخطورة هذا النص على المستقبل الدستوري لمصر، فقد تبني الإعلان في مادته رقم ٦٠ نص المادة ١٨٩ مكرر من التعديلات التي توجب على الأعضاء غير المعينين بالبرلمان تشكيل لجنة لوضع الدستور الجديد في إطار زمني محدد دون إحالة إلى المادة ١٨٩ التي أغفلها الإعلان، مما يكشف عن أن الإعلان الدستوري قد تعامل مع نتائج الإستفتاء على التعديلات بطريقة إنتقائية وأن مصدر القوة الإلزامية لنصوص الإعلان ليس مرجعها موافقة الشعب عليها وإنما صدورها عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة بما يحقق المصالح العليا للبلاد.

* بأن مؤدى الإستفتاء على التعديل والموافقة عليه كان يستلزم أن يعود دستور ١٩٧١ إلى النفاذ بنصوصه المعدلة وغير المعدلة، وهذا لم يحدث بل جرى إلغاء الدستور بأكمله وإستبدال به الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة .

* أنه لو قلنا بأن بعض مواد الإعلان الدستوري تستمد شرعيتها من موافقة الشعب في الإستفتاء عليها والبعض الآخر من صدورها عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة دون إستفتاء، لكان هذا مبعثاً للتمييز والاضطراب في التعامل مع نصوص الإعلان الدستوري. ولتحقيق الإتساق بين مواد الإعلان فلا بديل عن التسليم بأن الإستفتاء الشعبي على بعض المواد كان مصدراً إستثنائياً إسترشادياً للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأن كل نصوص ومواد الإعلان الدستوري تستمد قوتها الملزمة من صدورها عن السلطة المكلفة من الشعب بالإختصاصات التشريعية والتنفيذية بأعتبار السلطة الفعلية التي تدير المرحلة الانتقالية وتملك اتخاذ القرار وفقاً للمصلحة العليا للبلاد وحماية الثورة وتحقيق الأنتقال الأمن لسلطات شرعية يرتضيها الشعب في وطن ((محصن دستوريا)) .

٥- أن التكلفة المادية والزمنية لإستمرار خيار الإنتخابات أولاً تقتض وفق تسلسل أحداثه تطبيقاً للمادة ٦٠ من الإعلان الدستوري فترة تقارب ٢٦ شهر مع التكلفة المادية الفادحة لإعادة إنتخاب المؤسسات على ضوء الدستور الجديد بما

يمثل عبئاً على ميزانية الدولة وجهود القضاء وعدم الإستقرار السريع بآثاره على الإستقرار الإقتصادي.

فلكل هذه الأسباب الدستورية والقانونية

فإننا نطالب المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يصدر إعلاناً دستورياً تكملياً يعدل به المادة ٦٠ من الإعلان الدستوري القائم وينص على تشكيل جمعية تأسيسية لوضع الدستور الجديد قبل إنتخابات البرلمان القادم ورئيس الجمهورية وعاشت مصر وطناً للحرية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية. وبالله التوفيق ،،،

٦- يضاف لما سبق الحالة القائمة في البلاد في هذه المرحلة الحرجة من غيبة التطبيق الحاسم للقانون وضعف القدرة الأمنية وتأثير البلطجة، وعدم بناء القدرات الفنية للجنة العليا للإشراف على الانتخابات وفقاً للمعايير المطبقة في العالم وحاجة البلاد لها للإشراف الفعلي المنظم والقادر على مواجهة الإنتهاكات للقانون في الانتخابات القادمة بالإضافة الى إستمرار الحوار الوطني حول النظام الانتخابي الأمثل في هذه المرحلة.

٧- إن الإعلان الدستوري الحالي يعد قاصراً عن إدارة المؤسسات المنتخبة لمسئولياتها الدستورية وهو المرجعية لمشروعية انتخابها - حيث أنه لم ينظم مراقبة البرلمان للحكومة أو سلطات رئيس الدولة المنتخب بما يعنى ضرورة إعادة الإنتخابات للمجلس والرئيس ليمارس كل منهما دوره على ضوء الدستور الجديد، ولا يجوز الإدعاء بإمكانية إستمرارهما في أداء دورهما على سند دستوري لم يعد له وجود (الإعلان الدستوري) حال صدور الدستور القادم مما يحتم إعادة إنتخاب كل منهما فور



عبد الوهاب
٦-٢٠١١



مقترح تشكيل الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور



- ملحوظة: وفقاً للأصول الدستورية يجب أن تعكس الهيئة التأسيسية للدستور تمثيلاً لكافة الأطياف السياسية والدينية والقوى الاجتماعية والتيارات الثقافية والفكرية ورموز وقاده الفكر والفن والعلم والقطاعات النوعية للمواطنين .
- العدد المقترح ١٥٠ عضو تقسم إلى :-
- أولاً : ١٠٠ شخصية تعبر عن تمثيل مؤسسي ونوعى منتخبيين من قواعدهم المهنية والنقابية والاجتماعية وفقاً لما يلي:
- * ممثلي نقابات مهنية (تختارهم مجالس النقابات).
 - * ممثلي اتحادات عمالية (تختارهم مجالس النقابات المستقلة).
 - * ممثلي الفلاحين (يتم اختيارهم من اتحادات الفلاحين المستقلة التي تم تشكيلها بعد الثورة).
 - * ممثلي الجامعات (يختارهم مجالس الجامعات).
 - * ممثلي منظمات حقوقية وأجتماعية ونسائية (يمكن انتخابهم من إجتماع عام لهذه المنظمات).
 - * ممثلي الطوائف الدينية (أرثوذكس , كاثوليك , بروتستانت , يهود) + شيخ الازهر والمفتي.
 - * ممثلي الجمعيات العلمية (تختارهم مجالس أدارتها).
 - * ممثلي شباب الثورة (يتم انتخابهم من جمعية عامة للتكتلات والإتلافات الشبابية).
 - * ممثلي الطلاب (يتم انتخابهم من جمعيه عمومية لإتحادات طلاب الجامعات).
- * ممثلي الهيئات القضائية (يتم اختيارهم عبر الجمعيات العمومية لمحكمة النقض, مجلس الدولة, المحكمة الدستورية العليا) بالإضافة لهيئة النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة.
- * ممثلي أتحاد الكتاب والادباء (يختارهم مجلس إدارة الاتحاد).
- * ممثلي المعوقين وذوى الاحتياجات الخاصة (يمكن تمثيلهم عبر منظمات أهلية معنية بشئونهم).
- * بعض ممثلي المناطق النائية جغرافيا ذات التنوع الثقافي (النوبة - سيناء - الوادي الجديد - حلايب وشلاتين).
- * ممثلي الاتحادات النوعية (الغرف التجارية - الإتحادات الصناعية - رجال الأعمال).
- * ممثلي الداخلية.
- * ممثلي الدفاع.
- ثانياً : ٥٠ شخصية توافقية عامة ومتخصصة من السياسيين والدستوريين المستقلين، ورموز الفكر والفن والعلم.
- ملحوظة هامة
- يشترط ألا يترشح أو يرشح أى من أعضاء الجمعية التأسيسية المشكلة وفقاً لهذه المعايير والأسس لشغل أى منصب سياسى أو تمثيلى لمدته ٥ سنوات تالية على وضع الدستور.

الجملة الثانية .



رسالة من السياسيين إعداد: د/ أسامه الغزالي حرب لماذا الدستور أولاً ؟

رابعاً: في جميع الحالات فإنه بعد وضع الدستور الجديد سوف يتحتم إعادة تشكيل البرلمان على ما سوف ينص عليه الدستور الجديد وبما يعنيه ذلك من تضییع للجهد والمال وصرف الإنتباه عن قضايا ومشاكل كثيرة.

خامساً: إن ظروف وضع الدساتير في العالم من حولنا خاصة في ظروف مشابهة كلها تسير في ذلك المسار أي أن يصدر الدستور معبراً عن روح الثورة ويكون بالتالي بمثابة العقد أو الأساس الذي يبني عليه البناء السياسي كله سواء كان البرلمان ام غيره من الهياكل و المؤسسات السياسية.

ننتظر الحل !

وقع عليها عشرات السياسيين

من الناحية السياسة وفي ظروف مابعد ثورة ٢٥ يناير فإن مسألة وضع الدستور أولاً قبل إجراء أى إنتخابات (رئاسية أو برلمانية أو محلية ... الخ) تبدو مسألة منطقية بل وحتمية لأكثر من سبب:

أولاً : سبب يتعلق بالشرعية التى تجرى في ظلها وعلي أساسها الإنتخابات... هل هي شرعية دستور ١٩٧١ الملغى؟ أم شرعية الإعلان الدستوري الذى صدر من ٦٣ مادة دون الإستفتاء عليه والذى يشوبه العوار. إن إقرار الإنتخابات أولاً سوف يستند إلى إعلان دستوري مشكوك في شرعيته.

ثانياً : إن وضع الدستور الكامل - بناء على ماسبق - سوف يوجد الشرعية البديلة لشرعية الثورة ، أي إنه سوف ينقل البلاد من شرعية مؤقتة الى شرعية دائمة.

ثالثاً : إن وضع الدستور بعد الإنتخابات البرلمانية او الرئاسية أو كلاهما يعني ان القوة أو القوي السياسية التى سوف تسود البرلمان او التى سوف تمثل الغالبية فيه هي فقط التى سوف تتحكم في وضع الدستور الجديد، بما يعنيه ذلك من خدمة الدستور لمصالحها وتعبيره عنها أكثر من خدمة مصالح كافة فئات الشعب بلا أي إستثناء.

رسالة من الاقتصاديين لماذا الدستور أولاً .. منظور اقتصادي بقلم: د/ عبد الخالق فاروق

* يمثل الدستور حجر الأساس في بناء الدولة الحديثة ؛ ومن هنا تأتي أهمية الحوار والجدل السياسي والقانوني الدائر حالياً في مصر ، خاصة بعد إنتصار ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ وإسقاط أشد الأنظمة الفاسدة والاستبدادية التي شهدتها التاريخ المعاصر لمصر.

وقع عليها عشرات الاقتصاديين



* وبرغم أن الجدل الساخن قد تركز حتى الآن في الأبعاد السياسية والمتعلقة بطبيعة البنين السياسي الجديد للدولة (رئاسية أم برلمانية) وحدود ونطاق الصلاحيات والمسئوليات المخولة لسلطات الدولة الثلاثة (التنفيذية - التشريعية - القضائية) ودرجة الاستقلالية المطلوبة لكل منها ؛ فإن الغريب والمدهش أن الأبعاد الاقتصادية لهذا الدستور الجديد المزعم إنشائه لم تحظ بالاهتمام الكافي والعناية وتتخذ هذه المقاربة الاقتصادية الدستورية أهميتها القصوى من واقع ما مر على مصر طوال الأربعين عاماً الأخيرة وتحديداً منذ عام ١٩٧٤ حيث إنتشرت ممارسات الفساد وتحولت يوماً بعد يوم وعماماً بعد آخر إلى بنية مؤسسية متكاملة ، جرى فيها إفساد القطاعات العليا وإمتد منها ليصيب في مقتل قطاعات واسعة من السكان ... ومن هنا تأتي أهمية تحصين البنية المجتمعية للنظام السياسي المصري لضمان الإدارة الاقتصادية لموارد الدولة وفق خطة تنمية

رسالة من المفكرين والأدباء

إعداد: أ.د/ يحيى الرضاوى
الإقتصاد أولاً، والإبداع دائماً

* سواء جاءت الانتخابات (البرلمان أولاً) أم الدستور أولاً فلن ينتهى إشكال التخلف الحالى إلا بمرور زمن طويل ملئ بالحركة زاحر بحركية الوعى (وليس بالحوار الكلامى ولا بالمناقشات والحماس ووجهات النظر).

* ثم لنفترض أننا نجحنا أن نقدم الدستور على الانتخابات، فسوف يظل الدستور هو نتاج لجنة ممثلة لعينة ممن هم نحن الآن، تسمى "لجنة الدستور"، ولن نستوردها من القنلة الأدياء، ولا من الصين المنتجة بتوحش كمي رائع، فهي لجنة مهما توسعنا فى إنقاء أعضائها ومهما تنوعت هويات ممثلينا فيها، ومهما حرص أعضاؤها وتحفظوا وتجادلوا وأعادوا، فإن رؤيتها لن تتجاوز مرحلتنا الراهنة، وهذا وضع طبيعى، فالأمر فى النهاية يرجع إلى وعى عامة الناس، وعامة ناسنا لم يتعودوا إلا على حكم بوليسى قانع، أو حكم جيشى والدى مجتهد، على أحسن الفروض.

* ما أريد توضيحه هو أنه حتى لو جاء الدستور أولاً نتيجة جهد لجنة ولجان وطنية ممثلة لنا وموضوعية وجادة الوعى وبالغة المسؤولية، فإن من حق الذين جاؤوا بالانتخابات ثانياً أن يعدلوا هذا الدستور ولو بالنزول إلى الناس بإستفتاء ثالث.

* ليس معنى هذا أننا لسنا أهلاً للديمقراطية (كما يعابروننا)، فديمقراطيتهم أيضاً أخبث وأخطر لأنها تقيم دولا دينية يفرض عليها الدين العولمى الجديد الذى تديره العنصرية والقوى المالية والمالية الكانيبالية (أكلة لحوم البشر cannibalism) فى حين أن ديمقراطيتنا ليست ديمقراطية أصلاً فنحن ننتخب

* أغلب ناسنا يا ابنتى توقف حسهم الموضوعى إما على التبعية وإما على إسترخاء التفكير، ولا تتسى أن من حق مجلس الشعب الجديد أن يجرى إستفتاء جديداً حتى لو كان الدستور أولاً، وسوف يكون ساعتها الدستور ثالثاً، وهذا الإستفتاء

ببدائية مرعوبة من النار كما يصورها من إحتكروا الجنة، مع أن المفروض أن ننتخب ببداية مرعوبة من الخراب الإقتصادى والدمار الإبداعى، ساعية إلى وجه الحق تعالى دون وصاية فنة معينة أو تفسيرات مغلقة، وهذا ليس ذنب أغليبتنا المطحونة وإنما هو نتيجة "عدم الممارسة" المفتدة عبر أكثر من ستين عاماً.

* دعينا نركز الآن يا ابنتى أن يكون: الإقتصاد أولاً ثم الإبداع دائماً، ثم يكون المقياس الذى نقيس به من يتولى حكماً أولاً وثانياً وثالثاً هو بيدنا نحن طول الوقت حين نتدرب على التغيير الموضوعى بالعدل والوعى والمسؤولية، فننتقل من بدائية الغوغائية إلى مسؤولية الحضارة، وهو ما يمكن قياسه بعلاقتنا بالحياة وبالتاريخ حالاً، أى بما خلقنا له وكرمنا ربنا به، فازدهار الإقتصاد هو نتيجة تعمير الأرض، وحركية الإبداع هى قيس من نور الله، ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

* هذان المقياسان (الإقتصاد أولاً والإبداع دائماً) هما القادران على أن يفرزوا لنا الحاكم تلو الآخر، إذا ما ركزنا على قياس ما ينفع الناس ويمكث فى الأرض، وهو المقياس الذى منحنا الله إياه بعيداً عن المادة الثانية، وعن المادة ٢٦ وعن المادة المليونية.

وقع عليها عشرات المفكرين والادباء

ثَدْرَة فَوْقَ النَّيْلِ



رسالة من الفنانين بصفتي مصري أتمنى أ/داوود عبد السيد وآخرين

* بصفتي إنساناً يقف على أعتاب تملك حريته في وطن جديد لا يقبل لي بأقل من ذلك، من حقي أن أتمنى وأدافع عن أمنيته بكل فخر وإصرار ومثابرة، ما دمت لا أحمل سكيناً ألوح به في وجه الآخر، مادمت لا أغلق عقلي وقلبي عن سماع الرأي الآخر.

* تمنيت يوماً أن يمتلك وطني دستوراً من صنع شعبه يمهد الطريق لكل ما هو أفضل تمنيت أن يصنع دستوراً يمهد الطريق قبل أن نتسابق ترشيحاً وانتخاباً في حب هذا الوطن وهكذا أرى ما أرى أنه الأفضل.

* فكرت، ثم تمنيت، ثم قلت ما أملتة علي نفسي والغير معصومة من الخطأ وما أت في كلامي قد يكون عند البعض خطأ لن أتجمل في تبريره أو البحث عن حلو الكلام لتدويقه لإقناعك به لاني لست في حاجة لذلك لأن ما سأقوله أمنية تمنيتها وهذا ما تكفله لي حرية التمني ولا أجد سبباً لمُتمنى أن يكذب فلا مصلحة تكمن في أمنية، ولا ضرر يصدر من تمنيتها فاجعلوني أتمناها كما تمنيتها عليها تتحقق هذه المرة.

* عندما كنا ننادي ونحلم بالديمقراطية كنت أشعر وان بعض

الشعور وهم أننا حققناها عندما ذهبنا الي صناديق الاستفتاء، وكانت النتيجة أياً كانت، فقد تقبلتها فتلك هي الديمقراطية نزول الأقلية علي رأي الأغلبية ولكن ما حدث كان غير ذلك فجميعاً كنا نعلم ونعرف ان عنوان الإستفتاء كان التعديلات الدستورية علي تسع مواد موجوده في دستور ٧١ أين هذا الدستور الآن؟؟؟ تم إلغاه! والموجود حالياً هو البيان الدستوري إذن لماذا قمنا بعمل إستفتاء علي تعديلات دستور ٧١ من البدايه وهناك نيه للإلغاء مستقبلاً وإصدار البيان الدستوري بدلاً منه واذا كان دستور ٧١ تم إلغاه فهذا يعني أن الإستفتاء الذي قمنا به باطل لانه كان على تعديلاته، لا اعرف لماذا طلب مني الإدلاء بصوتي "نعم" كان أم "لا" ثم لم يؤخذ به!!!

* لذلك اتمني من جديد ان نصنع دستورنا قبل إنتخاباتنا ولا اظن ان شيئاً ما في امنيتي يخرق قواعد الديمقراطية ولك حق قبول أمنيته أو رفضها فهناك فرق كبير بين ان يصنع شعباً دستور ناخبيه عن ان يصنع ناخبينا دستور شعب.

* ولكي لا يقتعك أحدا ان هناك أسماكاً تسبح في الماء العكر فأنا من المؤيدين والراغبين في بقاء المادة الثانية من الدستور كما هي.

* والآن إن اعتبرت ما قرأته أمنية فقد رفعت عني خطأ لم اقتترفه وهو خرفي للديمقراطية وإن كنت قد قرأته ولم تر فيه إلا خرقاً للديمقراطية فضع نفسك مكاني ماذا تفعل إذا ذهبت يوماً لتشتري تفاح وعندما فتحت الكيس في منزلك وجدته خيار منا يعود ليأخذ ما ذهب لشراءه من البدايه ومنا من يجلس بمنزله ويكتفي بالبحث عن تفسير لما حدث، هل خدعني البائع؟ ربما لم يقصد وربما تبذلت الأكياس عن غير قصد ولكنك لن تشك أبداً إنك كنت ذاهباً لتشتري خياراً من البدايه!؟

* لقد كتبت هذه السطور والتي هي ليست ببيان فيمكن أن تعتبرها أمنية فمن منكم يريد أن يتمني كما تمنيت فليوقع علي هذه الورقة التي ربما تزيد من أعداد المتمنين مثلي والمتوسمين خيراً في غيري أن نصنع دستورنا أولاً في النهايه أود ان أقول أن هناك من يرون ان النهار يأتي قبل الليل وآخرون يرون أن الليل يأتي قبل النهار كلاهما صواب – ولكن – علينا أن نفكر جيداً ونحدد بمنتهي الدقة هل ما يجب أن نقوم به اليوم وفي هذه اللحظة يتطلب نهاراً أم ليلاً؟ وعندما نصل الي قرار واحد سنتخذ جميعاً علي أيهم يأتي قبل الآخر لأننا في النهاية سنعيش نهارنا وليلنا سوياً أياً كان ترتيبهما وهذا ما أتمناه، فهل تتمناه؟

وقع عليها عشرات الفنانين



رسالة من العمال إعداد: أ/ كمال أبو عيطة

* إذا كان الدستور ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وكذلك بين السلطات الثلاث: التشريعية – التنفيذية – القضائية فلا يعقل بأن يعزل الدستور عن السلطات. ومن ثم فعلى الذين يطالبون بالإسراع فى إجراء الانتخابات أولاً قبل الدستور ان يدركوا ان هذه الانتخابات سواء برلمانية أو رئاسية وكذا الحكومه القائمة كل ذلك لابد ان يُحل بعد صياغة الدستور وتجرى انتخابات جديدة وتشكل حكومة جديدة فعلى من يريد إستقرار البلاد بالانتخابات أولاً ان يعيد النظر فى منهجه .

* لبناء البيت لابد من وجود اساس والدستور اساس الدولة ونبض تقدمها فلا بد من إشراف جميع طوائف المجتمع المختلفة فى إعداد الدستور القادم حتى يضمن حقوق كل الطوائف فى المجتمع بما يمثل الشعب ورغبتنا فى ان يكون دستورنا الجديد ممثل لنا وحماية لنا ولأولادنا من بعدنا. فنحن لن نضمن ذلك عندما نترك إعداد الدستور فى يد أى تيار سياسى لمجرد انه حصل على الاغلبية فى البرلمان .

وقع عليها آلاف العمال



عزروني

خدي بالك منه العيال .. عشان
جالي عقد عمل .. تك يوم خاروح اذن
في مالطه .. واقول الدستور اول .. !!



رسالة من الفلاحين إعداد: أ/ شاهنדה مقلد لماذا الدستور أولاً

* نعلن نحن الفلاحون المصريون الموقعين أدناه أننا نطالب
بأن يكون إصدار الدستور مقدم على إجراء انتخابات حتى لا
يحكمنا مستبد أو ظالم ولايمثلنا من يسرق قوتنا وقوت أبنائنا
ويطردنا من أراضينا ليزج بنا في
السجون والمعتقلات.

وقع عليها منات الفلاحين



الانتخابات أولاً

الدستور
أولاً

رسالة من المهنيين إعداد: أ.د/ محمد غنيم

* الصحيح وسط آراء فقهاء الدستور أن بسقوط النظام وثورة الشعب يجب عمل دستور جديد ولكن خارطة الطريق لم تحدث على هذا النسق. ان ما تم هو وضع تعديلات لمواد فى دستور (٧١) بعينها وإجابة الشعب بنعم فى الإستفتاء كان بمثابة إعادة إحياء لدستور (٧١) بمواده المعدلة، وإذ نفاجاً بإعلان دستورى يضيف ٥٣ مادة لم يتم الإستفتاء عليهم وحدثت عملية إنتقائية كما حدث فى المادة ٨٩ حيث أضيفت فقرتين، فقرة تخص رئيس الجمهورية وأخرى تخص مجلسى الشعب والشورى وهب كثير من الفقهاء الدستوريون يقولون أن البيان الدستورى يلغى نتائج الإستفتاء.

* الصالح لمصلحة الأمة، هو أن تجتمع لجنة تأسيسية مشكلة من جميع أطراف المجتمع لوضع الدستور الذى ينظم عمل المؤسسات تشريعياً وتنفيذياً ولتحديد قواعد العمل السياسى بما يتوافق مع المصلحة الوطنية لكل فرد من أفراد شعب مصر. يجب ان نضمن مدنية الدولة، التعددية، تداول السلطة، حقوق المواطنة وإطلاق الحريات وضمان المجلس العسكرى لكل ذلك ضمانة دستورية.

وقع عليها منات المهنيين



رسالة من الصحفيين إعداد: أ/ يحيى قلاش

* نطالب نحن الصحفيون الموقعون على هذا البيان بإنجاز الدستور أولاً وقبل أية انتخابات رئاسية أو برلمانية. وذلك باعتبار ان الدستور هو الأساس الذي يجب أن تُبنى عليه جميع المؤسسات وباعتباره المرجعية التي تتجاوز حسابات القوى والتيارات والأحزاب أو مفهوم الأغلبية والأقلية.

* إننا نرى ان تحقيق هذا المطالب هو البداية الحقيقية لأي استقرار اقتصادي وإجتماعي وسياسي نسعى إليه جميعاً تحقيقاً لأهداف ثورة ٢٥ يناير التي دفع ثمنها مئات الشهداء وآلاف المصابين وأنه بتحقيق هذا الهدف يمكننا الحوار وإمداد الجسور وإعلاء المصالح العليا للوطن ومن ثم يجب تجنب أى تحيز أو إستقطابات والتركيز فقط على المصلحة الوطنية.

وقع عليها عشرات
الصحفيين





تواصل معنا علي

www.almaglesalwatany.org

الصفحة الرسمية للمجلس الوطني:

facebook

morasla@almaglesalwatany.org

فاكس: ٢٣٩٢٠٧٣٢ (+٢٠٢)

جميع حقوق الطبع محفوظة للمجلس الوطني المصري